اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٥٠	١٤٦٠
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

في الهم الاقتصادي

من اجل منظمة وطنية للشفافية

حسام الساموك

ننتظر بلهفة اهمية انبثاق منظمة لشؤون الشفافية، مسلحة بالجدارة والانصاف والمهنية الكفيلة بتحديد اشتراطات الاداء السليم في مجالات المال العام والمؤسسات الخاصة

بدأت عمليات مساءلة انشطة الفساد تتصاعد مع تقادم الزمن لتؤشر الاليات والوسائل المعتمدة، وتتهم ساسة وجهات، بل مافيات يحتمى اطرافها بواجهات عدة.

وبقدر حاجتنا لثقافة النزاهة، والتشريعات الكفيلة بضمان مؤسساتها خارج مواطن الشبهات، وتجنب اية ممارسة للايقاع بالاخرين دونما دلائل دامغة وملموسة، نتطلع الى ضرورات اعتماد الرصانة والحصافة الكفيلتين باداء انسيابي مستند الى موقف اخلاقي نبيل متجاوزين كل الحساسيات الشخصية والولاءات وحمى المحاصصة.

وحين نتابع مواكبة منظمة الشفافية الدولية التي ترفع شعار محاربة الفساد والممارسات المدانة في كل العالم، وبغض النظر عما شهدته الساحة العراقية من اندفاع المنتفعين والمتاجرين بالشعارات نحو تشكيل اعداد هائلة من منظمات المجتمع المدني التي لم يجسد بعضها الا الانماط الهابطة في سوح الاداء، ننتظر بلهفة اهمية انبثاق منظمة لشؤون الشفافية، مسلحة بالجدارة والانصاف والمهنية الكفيلة بتحديد اشتراطات الاداء السليم في مجالات المال العام والمؤسسات الخاصة على حد سواء، بعد ان اضحت الممارسات المشبوهة والتداولات غير الامينة حالة شاخصة تعبر عن هيمنة واضحة للاطراف المنتفعة من الظروف الامنية وفوضى الوضع السياسي في العراق.

واذ نترقب انبثاق منظمة وطنية للشفافية قادرة على تشخيص وتقييم اداء الاجهزة المالية والاقتصادية وشتى انماط التعاطي في القطاعات العامة والخاصة والمختلطة ونشير الى اهمية اعتمادها على الملاكات المؤهلة للنهوض بمسؤولياتها من الاختصاصات القانونية والكوادر الفنية المعنية والبعيدة في تاريخها وادائها عن اية شبهة بتداولاتها، لتغدو رافداً جماهيرياً ومهنياً فاعلاً في مؤازرة الهيئات المعنية بشؤون النزاهة والسلامة والامان.

ان نهوض قطاع اهلي رصين يهتم بسلامة الاداء سيعزز بالضرورة ثقافة النزاهة والشفافية لتصبح دعامة قوية في مساءلة التداولات المشبوهة، فيما تنسحب على انشطتها السياقات القانونية والتشريعات التي تفوض المؤسسات المسؤولة ومنظمات المجتمع المدني الرصينة لمجابهة افة الفساد المالي والاداري..

ضمن هذه التصورات الطموحة نرنو الى منظمة عراقية فعالة، تشرع قوانينها لتعزيز الاداء الشفاف وتجسد تطلعاتنا المشروعة بالتنسيق مع الاجهزة المماثلة في التشكيلات الحكومية واللجان البرلمانية المعنية لبناء هياكل تنفيذية في اجهزتنا المختلفة تتسم بانسيابية انشطتها وفعالية دورها وامان ادائها..

انحسار قطاع واسع من انشطة اقتصاد الظل هل هو مؤشر صحي؟

محمد شريف ابو ميسم

باعة يفترشون الارصفة .زمن الارشيف

> منذ اشتداد ازمة القطاعات الانتاجية، قبل واثناء مرحلة الحصار الاقتصادي وانحسار دور الدولة الاقتصادي والتنظيمي، نما قطاع واسع من انشطة اقتصاد الظل غير المحكوم بضوابط وتشريعات..

هذا القطاع وهو ما يبرر استمراره في السنوات التي تلت سقوط النظام السابق حيث الغياب التام للسلطة الاقتصادية والتنظيمية، وتزايد اعداد العاطلين عن العمل جراء تسريح اعداد من الذين قضوا ردحاً من الزمن في مؤسسات السلطة السابقة الاستهلاكية.. وجد هذا القطاع الذي تتسم نشاطاته بضعف الانتاجية ويغلب عليها الطابع الخدمي البدائي وتردي ظروف العمل، وجد بيئة مناسبة لان ينمو بشكل تزداد فيه الجذور عمقاً، بعد ان وضع الحاكم المدني (بول بريمر) حينها، اللبنات الاولى لاقتصاد منفلت باتجاه التأسيس لما يسمى باقتصاد السوق، فجاء الاستيراد المفتوح ليساهم في اتساع الارصفة التي يفترشها الباعة المتجولون ومن ثم يتجه الزحف الى شوارع باكملها لتسقط بيد هؤلاء الباعة.. وعلى الرغم من ان الاقتصاديين يشيرون الى ان (اقتصاد الظل) يتسم بكثافة استغلال العاملين، وانتشار عمالة الاطفال، ويحتل فيه التهريب والتزوير والنشاطات الاخرى غير المشروعة دوراً غير قليل، إلا ان سياسة الاستيراد المفتوح دفعت بقطاع كبير من المهمشين اقتصادياً، والعاطلين عن العمل- وعلى مدار السنتين اللتين اعقبتا سقوط النظام السابق- للمواطن في انشطة (البيع على الارصفة والطرقات) حتى اصبحت العديد من شوارع بغداد، اشبه بمحميات لبائعي الارصفة.. بيد ان الملفت للنظر ومع اشتداد اعمال العنف، هو الانحسار الهائل في تواجد هؤلاء الباعة على الارصفة والطرقات، وهذا الانحسار يؤشر الى حالة بالغة الخطورة، على خلاف ما قد يعزيه البعض على انه حالة طبيعية جراء اعمال العنف او ربما يعتقد البعض ان اجراءات ما اتخذتها الحكومة، قد ساهمت في انحسار اعداد هؤلاء، مثل مشروع شبكة الرعاية الاجتماعية او ما شابه ذلك من اجراءات لمعالجة ظاهرة البطالة.. وقد يكون لهذا الرأي او ذاك نصيب من الصحة، الا ان من الواضح، ان اعمال العنف قد ساهمت في تغيير طبيعة الاعمال التي يمارسها البعض من هؤلاء، فالذي تمنعه اعمال العنف عن اداء عمل ما تحيط به الظروف المتردية للحصول على لقمة العيش، لا يمكن له ان يبقى دون مصدر للدخل وهو مسؤول عن اعالة عائلة واطفال.. فلو احصينا تزايد النشاطات غير المشروعة التي تساهم في تحريك آفة الفساد وآفة الارهاب، فلن ننتهي عند سبب دون غيره.. والمعني بشؤون مكافحة الفساد ربما يدرك دون غيره، إن اعداد (المعقبين) في تزايد مستمر، وهم العمود الفقري للفساد، في دوائر الطابو، وان امثالهم في دوائر الضريبة المنتشرة في عموم بغداد في تزايد مستمر ايضاً، وان ثمة ابواباً جديدة لعمل الوسطاء او المعقبين (وهم في العادة ليسوا موظفين دولة) قد فتحت في مشاريع مالية طرحتها الدولة.. فمشروع (سلف الموظفين) اوجد طبقة طفيلية من الموظفين ومن غير الموظفين الذين يتعاملون مع مصارف الدولة لاتمام معاملات التسليف، ومشروع توزيع قطع الاراضي السكنية، فتح الابواب بامتياز؟!

هو الآخر لنشاط هؤلاء، ولم يكن مشروع شبكة الرعاية الاجتماعية بمنأى عن ذلك، والاخطر من كل ذلك هو آفة الارهاب، التي وجدت في فقر الطبقات العاطلة وفي العوز المستمر للمهمشين اقتصادياً ضالتها من اجل استمرار نزيف الدم.. ان المسألة لا تبدو شائكة وحسب، وانما هي مسألة محيرة امام التلكؤ المقصود وعلى ما يبدو لتعطيل انطلاق عمليات الاعمار الحقيقية، التي من المتوقع ان تستوعب جميع هذه الايدي العاطلة عن العمل، والسؤال المحير الذي ينجب اسئلة اخرى هو.. لماذا لا تنطلق عمليات الاعمار الحقيقية في المحافظات التي تتسم باستقرار امني؟ بعد هذا التراكم المالي من عائدات النفط وهذه المنح التي يتم الاعلان عنها يومياً في وسائل الاعلام؟ واين هي الاموال التي رصدت لمشاريع الاعمار في العام ٢٠٠٦، بينما يلملم عام ٢٠٠٦ الدموي هندامه ليرحل عنادون رجعة.. فمثلاً اين هو مشروع الميناء الكبير الذي بشر به وزير المواصلات السابق والذي قال انه سيبتلع كل الايدي العاملة العاطلة عن العمل وانه سيتم المباشرة به في بداية عام ٢٠٠٦، ولماذا تهدر بعض الاموال في مشاريع لا تغني ولا تسمن من جوع، مثل مشروع شبكة الرعاية الاجتماعية، الذي تحول الى مائدة مفتوحة لاطعام النصابين وبقي السواد الاعظم من المحرومين خارج المائدة بعد ان شلت حركتهم الاجراءات الروتينية التعجيزية التي لا يقدر على تنفيذها سوى المدربين على دس اوراق الدولار ما بين المستمسكات المطلوبة، والامر ينسحب على مشروع سلف الموظفين الذي تحول الى موسم لحصاد الفاسدين والطفيليين، وباتت سلفة الموظف لا تصل الى يده الا بعد ان يستقطع منها (الخمس والزكاة) على طريقة (المخولين) رسمياً عن طريق دوائر الدولة؟! فأي سياسة نقدية هذه والبنك المركزي يخوض مزادات يومية للدولار الامريكي ويتعرض الى مجهودات مالية من اجل محاربة الحالة التضخمية بينما تطرح الكتل النقدية بهذا الشكل دون ان توجه لتفعيل القطاعات الانتاجية؟! واية سياسة مالية هذه وانشطة اقتصاد الظل تتنوع وتتعدد في ساحة استهلاكية بامتياز؟!

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الحادي عشر بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس الموافق ٢٠٠٦/١١/٢٣ وكانت النتائج كالآتي:

١ - الكمية المباعة نقداً الى المصارف وزبائنها (٣,٠٢٥,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٤٤+١+١٠=١٤٥٥) دينار/ دولار.
٢- الكمية المباعة لاجراء حوالات الى خارج العراق(٨,٤١٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٤٤-٢) + دينار واحد عمولة البنك و اعفاء المبالغ المحولة من عمولة التحويل.

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١١
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٤٤٤
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	---
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	١١,٤٣٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	------
مجموع عروض الشراء - دولار	١١,٤٣٥,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	

البنك المركزي العراق

مستويات التضخم في شهر تشرين الاول ٢٠٠٦

أصدر البنك المركزي العراقي بياناً خاصاً حول مستويات التضخم في شهر تشرين الأول ٢٠٠٦ جاء فيه:

افصح الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق في شهر تشرين الاول ٢٠٠٦ عن زيادة في معدلات التضخم بلغت قرابة ٧ر٢٪ مقارنة بشهر ايلول من العام ,٢٠٠٦ حيث اظهرت تلك الزيادة ارتفاعات متباينة في اسعار السلع والخدمات كافة أنعكست بشكل او بآخر على مستوى التضخم السنوي الذي شهد ارتفاعا ملحوظا بلغ حوالي ٩ر٥٢٪ على وفق مؤشرات شهر تشرين الاول المنصرم مقارنة بشهر ايلول الماضي البالغة ٦ر٥١٪.

وعلى الرغم من الهبوط الطفيف في المعدل السنوي للتضخم الاساس في شهر تشرين الاول ٢٠٠٦ (وهو الرقم القياسي لاسعار المستهلك مستثنى منه فقرتي الوقود والاضاءة والنقل والمواصلات) الذي سجل قرابة ٣٢٪ بعد ان شهد ارتفاعا قدره ١ر٣٣٪ في شهر ايلول من العام الحالي، الا ان البنك المركزي العراقي مازال يرى في مناسيب السيولة النقدية المصرفية العالية فضلا عما تؤشره معدلات الفائدة الحقيقية المنخفضة من آثار غير مرغوبة على النشاط الاقتصادي (اي سعر الفائدة الاسمي مطروحا منه معدل التضخم) كمصادر مؤثرة تسهم في ارتفاع مستوى التضخم الذي يسببه جانب الطلب الكلي في الاقتصاد. لذا فقد اقدم البنك المركزي العراقي خلال الشهر الجاري على رفع معدل الفائدة لديه (معدل فائدة السياسة النقدية) بواقع اربع نقاط مئوية ليصبح ١٦٪ وان هذه الزيادة رافقتها في الوقت نفسه تعديلات متناسبة على اسعار الفائدة الليلية ومعدلات الفائدة على الائتمان الاولي.

وأكد البنك المركزي العراقي بان اعتماده سياسة نقدية متشددة ولاسيما في مجال اسعار الفائدة ستدفع بالمصارف التجارية على اجراء تعديلات جوهرية في معدلات الفائدة المصرفية المختلفة لديها بما في ذلك الفائدة على الودائع الادخارية. كما ان تعديلات اخرى على معدلات فائدة البنك المركزي العراقي قد تعتمد في الفترة القادمة مالم يظهر التضخم انخفاضا في مؤشراته.

حركة السوق

امام ركود اسواق الذهب في بغداد

حسين ثغب

تعتبر اسواق الذهب ببغداد مراكز تجارية رئيسية في العراق يقصدها جمهور غفير من المتبضعين خصوصاً بعد الحرب الاخيرة حيث شهدت هذه الاسواق زيادة كبيرة وملحوظة في الطلب جعلت السوق تنتعش وتصل معدلات شراء القطع الذهبية فيه الى مستويات عالية لم تصلها من قبل خلال العقود الماضية وتزايد الطلب مع زيادة معدلات الرواتب لدى فئة الموظفين في بداية الامر قبل ان ترتفع اسعار الوقود لتقلب احوال السوق رأساً على عقب وتعود بالمواطن الى دوامة الحيرة والقلق ابان الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً وشهد سوق الذهب بعد قرار زيادة اسعار الوقود حالة من الخلل اربكت واقع العرض والطلب واثرت سلباً على طموح كثير من المواطنين الذين كانوا يرغبون اقتناء هذا المعدن الجميل وفي هذا الوقت اصبحت اسواق العراق منقسمة الى قسمين الاول اسواق بغداد التي تعتبر رافداً الى الاسواق الاخرى في انحاء البلد والتي تغير حالها كثيراً عما كانت عليه وصار الصاغة يعانون كثيراً من تردي احوال السوق اضافة الى الاوضاع الامنية السائدة على الساحة المحلية حيث انخفض الطلب الى مستويات متدنية بسبب ابتعاد المواطن عن الاسواق وتقيد العائلة داخل منزلها. خشية حصول ما لا يحمد عقباه من جراء الاضطرابات التي تتصاعد في كثير من مناطق العاصمة وكذلك غلق المناطق الرئيسية التي تحتوي مراكز بيع الذهب داخل العاصمة وابتعاد بعض اهل المهنة عن مواصلة عملهم والاتجاه الى اعمال اخرى تضمن لهم توفير مبالغ مادية كافية لتغطية نفقات حياتهم اليومية اما القسم الثاني من اسواق الذهب في بلدنا فيتمثل بما تحتويه المحافظات من مراكز تجارية لبيع المصوغات الذهبية حيث تشهد اليوم حركة تبضع افضل من العاصمة بغداد خصوصاً تلك المحافظات التي تمتاز باستقرار امني وان كان نسبياً في البعض منها فيما يبدو طلب ملحوظ على القطع الذهبية المختلفة رغم ان نسبة الاقبال لم تكن عالية كما شهدته الاعوام الماضية الا ان واقع مهنة الصياغة ما زال يحتفظ بثقة المواطنين الذين يستطيعون التجوال بحرية داخل اسواق محافظاتهم ويقبلون على شراء بعض المصوغات الذهبية خصوصاً العوائل التي تستطيع ان توفر مبالغ مالية مدخرة من الايرادات الشهرية التي يحصلون عليها ولذلك يذكر بعض صاغة الذهب في بغداد انهم يرسلون انتاجهم من المصوغات الذهبية الى بعض زبائنهم في المحافظات الجنوبية لعرضها هناك او بيعها بنظام الآجل وذلك لتصريف اكبر كمية تلك بعد ان طالت فترة انخفاض الطلب على تلك المصوغات.

سوريا وفرنسا توقعان عقدا للتنقيب عن النفط

وقعت وزارة النفط السورية والشركة السورية للنفط عقدا مع شركة "موريل وبروم" الفرنسية وشركة "بتروكويست العالمية المحدودة" للتنقيب عن النفط في الأراضي السورية بقيمة تزيد على ٢٣ مليون دولار أميركي.

وقال بيان لوزارة النفط السورية إن مدة العقد الذي يمنح الشركتين الحق الحصري في استكشاف النفط في المنطقة الوسطى بين حمص وحماة وطرطوس، تبلغ ٢٥ سنة قابلة للتمديد لمدة ٥ سنوات، وتمتلك الحكومة السورية بموجب العقد ١٢,٥٪ من قيمة البترول المنتج.

وقد وقع العقد عن الجانب السوري وزير النفط سفيان العلاو وعن الشركة الفرنسية وشركة بتروكويست العالمية جان فرانسوا هينان رئيس مجلس إدارة شركة موريل وبروم الفرنسية.

وقال العلاو مؤخرا إنه يأمل أن تساعد التكنولوجيا المتقدمة على رفع الاحتياطي النفطي القابل للإنتاج، مضيفا أن إنتاج سوريا قارب هذا العام معدل ٤٠٠ ألف برميل يوميا مقارنة مع ٤١٤ ألف برميل يوميا في عام ,٢٠٠٥

وأفاد تقرير لصندوق النقد الدولي صدر مؤخرا بأن الارتفاع الأخير في أسعار النفط قد ساعد على تحقيق إيرادات غير متوقعة لسوريا، ولكن البلاد ستضطر بحلول ٢٠١٠ إلى استيراد النفط بكميات كبيرة بسبب تضاؤل الإنتاج المحلي.

وتستورد سوريا حاليا مشتقات نفطية قيمتها مليار دولار سنويا بسبب ضعف الاستثمار في مصافيها الداخلية التي بنيت قبل عقود ولم يتم توسيعها.

وكان إنتاج سوريا من النفط الخام قد وصل إلى أعلى مستوياته في عام ١٩٩٦ حيث قدر حينها بنحو ٥٩٠ ألف برميل في اليوم.

وتنتج شركة الفرات للنفط المملوكة من قبل كل من شل وبتروكندا والحكومة السورية، معظم النفط السوري.♦